المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الاثنين 08-02-2010 العدد 3562
12

تحرير القطاع ينتظر بلورة رؤيا نحاس والخصخصة ليست الوسيلة الوحيدة المتاحة الآن

شحادة: دورنا يتكامل مع وزارة الاتصالات ونطمح لإدخال المنافسة سريعاً

حيدر الحسيني

تجمع تصريحات المسؤولين في وزارة الاتصالات و«الهيئة المنظمة للاتصالات» على أن الهدف الرئيس المنشود لكل من الوزارة والهيئة هو تأمين خدمات الاتصالات للمستخدمين بأفضل مستويات الجودة وأقل سعر ممكن، مع مراعاة وضع الخزينة العامة المرهقة، في إطار تنافسي يعزز الاستثمار في سوق الاتصالات، ويحفّز النمو الاقتصادي ككل، ويؤمّن الآلاف من فرص العمل الجديدة، بما يعيد للبنان دوره الريادي المتقدّم على مستوى هذا القطاع.

غير أن الهدف المشترك للطرفين لم يفلح على ما يبدو في تكاملهما ومضافرة جهودهما لتحقيقه، وسط توصيف صريح من جانب الوزير شربل نحاس عن «حزبين» واحد سمّاه «حزب الخصخصة» وآخر «حزب اللاخصخصة»، في حين أن الهيئة تبدو من أنصار «حزب التحرير» (إذا جاز التعبير)، فهي تدعو إلى تحرير خدمات الاتصالات بانتظار الخصخصة، أي إلى إدخال المنافسة إلى السوق كإحدى أهمّ الوسائل المتاحة والمنصوص عنها في القانون، في وقت لم تعد الخصخصة، على ما يبدو، الوسيلة الوحيدة المتاحة حالياً لتحرير القطاع.

في خضمّ الجدل حول أي إستراتيجية هي الأفضل لتحرير قطاع الاتصالات، والتباين الجلي بين وجهات النظر على هذا الصعيد، يبدو أن النص الحاسم قد غاب دوره وأفل نجمه، واستُبعِد من دور «الحَكَم»، وهو قانون الاتصالات رقم ٤٣١ الصادر عام ٢٠٠٢، وما نص عليه من دور واضح لـ«الهيئة المنظمة للاتصالات» (TRA) على مستوى تنظيم قطاع الاتصالات ككل وتحريره، حيث إن تفعيل دور هذه الهيئة المستقلة لا يزال مرهوناً بجملة عوائق وممارسات تقيّد حركتها إلى حد كبير رغم تمتّعها بهامش تحرك تنظيمي وإجرائي نسبي.

وقد برز تساؤل لدى المعنيين في القطاع حول تصريحات الوزير نحاس الأخيرة التي تجاهلت دور الهيئة التنظيمي رغم أهمية هذا الدور لتكامله مع الوزارة ولتحقيق ذات الأهداف التي ترمي إليها الوزارة نفسها. في هذا الإطار، كان لافتاً في المؤتمر الصحافي الذي عقده الوزير الثلاثاء الماضي غياب دور الهيئة عن العرض الذي قدّمه، سواء في إطار خطة التحرك المستقبلية أو قراءته لما اعتبره إنجازات سابقة في قطاع الاتصالات.

على ضوء هذا المشهد، حملت «المستقبل» ملاحظاتها هذه إلى رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» كمال شحادة لاستجلاء الموقف، فقال إن أي مساهمة ستخصص للهيئة لا يمكن أن تمنح على مبدأ التعاقد لكونه غير منصوص عنه في قانون الاتصالات كمورد مالي محتمل، حتى ولو كان ذلك مقابل خدمات استشارية أو تنظيمية تقدمها الهيئة لوزارة الاتصالات.

في هذا السياق، قال شحادة «أولاً، نحن لا نقدم خدمات استشارية لأحد على أساس عقود لم يلحظها القانون، فهذا من واجبات الهيئة تجاه الدولة اللبنانية ممثلة بوزير الاتصالات وذلك بموجب القانون، ولا يمكن أن يحدد بعقد مستقل. ثانياً، حددت المادة ١١ من قانون الاتصالات مداخيل الهيئة، وهي لا تشمل بدلات خدمات استشارية، ومن أهمها المساهمة الإسمية المخصصة للهيئة في مشروع موازنة عام ٢٠٠٩. ثالثاً، للهيئة على الدولة اللبنانية واجب اقتدار الهيئة للقيام بكافة مهامها على أكمل وجه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، دفع رصيد مساهمة عام ٢٠٠٩ الموافق عليها أصولاً من قبل وزيري الاتصالات والمال السابقين».

وأردف أن «للهيئة دور استشاري ملزم في عدد من القضايا، منها إعداد مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات المتعلقة بتنفيذ قانون الاتصالات ٤٣١، إعداد السياسات العامة في عدد من القضايا والمراسيم والقرارات المتعلقة بتنفيذ هذا القانون، لكن هذه المهمة لا تقلل من مهماتها التنفيذية التنظيمية الأخرى التي حددها القانون، لا سيما لجهة وضع التراخيص وفرض العقوبات وإدارة مخطط الترقيم وحيز الترددات، وما إلى ذلك. لذا، لا يجب أن يكون هناك التباس عند أحد، فالهيئة تؤدي عدداً من الوظائف لأجل الصالح العام، ومنها تحديداً مكافحة الاستعمال غير الشرعي للترددات، ووقف التشويش على شبكات الخلوي والبيانات، وهو نشاط بحاجة إلى التمويل أيضاً».

عن الأولويات المؤسساتية للهيئة، قال شحادة إنها تشمل:

أولاً، لتمكين الهيئة وإقدارها على أداء مهماتها، يجب أن تؤمّن الهيئة الاكتفاء المالي الذاتي. بمعنى تأمين معظم تمويلها من السوق مباشرة ومن خلال الخدمات التي تقدمها، كما جاء في القانون، وذلك عبر تطبيق القرار ٢٠٠٩/٧ الصادر بعد موافقة وزيري الاتصالات والمال في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٨ والمنشور في الجريدة الرسمية في أيار (مايو) ٢٠٠٩، والقاضي بأن تدفع كل شركة خلوي نسبة ٠.٤ في المئة من مداخيلها إلى الهيئة المنظمة قبل تحويل مواردها إلى الوزارة».

ثانياً، زيادة عدد العاملين في الهيئة من ٤٠ حالياً إلى ٩٠ موظفاً.

● كمال شحادة في حديثه إلى «المستقبل» (جورج فرح)

ثالثاً، إحالة جميع الأنظمة المُعدّة من قبل الهيئة على مجلس شورى الدولة لمراجعتها وإبداء الرأي فيها قبل نشرها في الجريدة الرسمية كأنظمة نافذة حكماً.

وبالنسبة لأهداف «الهيئة المنظمة للاتصالات» سنة ٢٠١٠، قال شحادة إنها تتمثل بإطلاق رخص للشركات الموجودة التي تستثمر في خدمات «الحزمة العريضة» (broadband) وللشركات الجديدة أيضاً، بحيث تكون أول خطوة بحل المشكلات القائمة بين الهيئة والشركات المرخص لها، بغية إطلاق رخص طويلة الأمد وتعزيز التنافس وزيادة رساميلها وبناء شبكات حديثة بأكثر التقنيات تقدماً. ويتطابق هذا الهدف مع أولوية الحكومة المتمثلة بنشر «الحزمة العريضة» في كل لبنان كما جاء في بيانها الوزاري، وإنشاء سوق تنافسية لخدمات هذه الحزمة سنة ٢٠١٠.

أما الهدف الثاني، بحسب شحادة، فهو ضمان جهوزية الهيئة المنظمة لمواكبة قرارات الحكومة في ما يتعلق بالاتصالات الخلوية. حيث أن خصخصة الخليوي لا تزال هي السياسة المعلنة للدولة اللبنانية، لكن من غير الواضح متى ستتم وبأي شروط.

على هذا الصعيد، يقول شحادة «إذا كانت الدولة تريد أن تحقق نقلة نوعية وتحقق تقدماً مستداماً، فنحن جاهزون، وإذا ارتأت الحكومة تأجيل الخصخصة، يبقى للهيئة دور هام جداً في ما يتعلق بمراقبة الشركات ونوعية الخدمة وحماية المستهلك، وفي الدعم التقني لسياسة الوزير في فصل الجزء الضريبي عن الجزء التجاري في الأسعار وخفضها لتقترب من تكلفة الخدمات، وتعزيز دور الهيئة في إدارة حيز الترددات ومخطط الترقيم وحسن تطبيقه، إلى جانب كل المهمات المنصوص عنها صراحة في القانون».

في ما يتعلق بخصخصة الخليوي، أوضح شحادة أن «الهيئة مسؤولة عن تحضير الرخص وإصدارها إلا أن مجلس الوزراء هو من يمنحها وليس الهيئة، أما عملية بيع الأصول، فالهيئة عامل مسهل فيها وليست مقررة أو منفذة لها»، مردفاً «نتفق مع معالي الوزير في أن الخصخصة إحدى وسائل التحرير، وما يعنينا بشكل أساسيّ هو تحرير القطاع وإفساح المجال أمام المنافسة في أقرب وقت ممكن. والهيئة ترحب بكل المواقف ومنها تصريح الوزير نحاس أن لا خصخصة من أجل احتكار، وهو أيضاً موقف الهيئة، وهذا ما يمليه في لبنان القانون ٤٣١».

وأشار إلى أن «التحرير لا يعني بالضرورة الخصخصة الفورية، بل يعني أن يكون هنالك منافسة في سوق الاتصالات الخلوية، ومن ضمن وسائل التحرير المقترحة، يتعيّن إفساح المجال أمام الشركات التي تستطيع تقديم خدمات جديدة متنقلة، مثل الـ «وايمكس» والتقنيات الأخرى المشابهة لها، وهكذا تتوافر شروط المنافسة، ونكون قد حرّرنا قطاع الخلوي بمعزل عن توقيت خصخصته».

واستطرد «عندما تحصل الخصخصة، نحن مع تحرير القطاع كله، وهذا بموجب القانون الذي يشمل كل خدمات الاتصالات، وكان الاستثناء الوحيد الخدمات الصوتية المحلية والدولية، التي سمح قانون الاتصالات للهيئة بأن تعطي حصريتها لشركة «ليبان تيليكوم» لمرحلة أقصاها ٥ سنوات، وذلك يتطلب سياسة واضحة من الدولة اللبنانية».

في جانب آخر، أعلن شحادة أن الهيئة المنظمة تستعد الآن «لاستلام منحة عينية أميركية تتمثل بمعدات لإدارة الترددات، وتوازي قيمتها ٣ ملايين دولار، وقد وافق عليها مجلس الوزراء. وستعطي الهيئة دفعةً نوعية على مستوى إدارة حيز الترددات، ومن هنا بات من الضروري أن تتمكن الهيئة من استيعاب هذه المعدات بالقدرات المالية والبشرية وتشغيلها على نحو مستدام».

من ناحية أخرى، قال شحادة «نعمل على مكافحة الاستعمال غير المرخص للترددات. وقد بدأت الحملة المستمرة بمكافحة محطات الـ«أف.أم» الإذاعية غير المرخص لها، بالتنسيق مع قوى الأمن الداخلي والنيابة العامة التمييزية والمجلس الوطني للإعلام. وقد توقف أكثر من ١٠ محطات عن البث لغاية الآن، وجرى ضبطها، وتوقف غيرها تلقائياً قبل أن تصل إليه الدوريات».

وفي هذا الجانب، قال شحادة إن «الهيئة بصدد وضع مخطط لمكافحة الخدمات غير المرخص لها، وستنسّق بشأنها مع وزارة الاتصالات ووزارة الإعلام في الحالات التي تعنيها».

واعتبر شحادة أن من أبرز إنجازات الهيئة المنظمة عام ٢٠٠٩ كان «الحفاظ على استقلالية الهيئة والعودة إلى القانون ٤٣١، وخاصة ما يتعلق بالقرارات الثلاثة التي صدرت عن مجلس شورى الدولة وأكدت أن ٤٣١ ساري المفعول ويجب التقيد بجميع بنوده». هذا علاوة على «استضافة لبنان الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات (جي.أس.أر)، أكبر منتدى دولي للهيئات المنظمة، بمشاركة ٨٥٠ مشاركاً من نحو ١٥٠ دولة، وإسهامه الكبير في بناء صورة إيجابية عن لبنان في العالم».

وبانتظار وضوح الرؤيا وبلورة القواعد العامة التي أعلن وزير الاتصالات عن وضعها قريباً، أبدت الهيئة تكراراً، وتبدي اليوم على لسان شحادة، استعدادها للتعاون مع وزارة الاتصالات نظراً لتكامل دوريهما ولأهمية الاستمرار في تطبيق القانون، بما فيه مصلحة جميع الأطراف المعنية ومصلحة المواطن اللبناني أولاً وأخيراً.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"